

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الثالث في مقياس قانون الإستثمار
السنة الثانية ماستر قانون الأعمال – نظام ل م د-
2023-01-10

1- يعتبر القانون 18-22 المتضمن قانون الإستثمار الإطار القانوني المنظم للإستثمارات المنتجة للسلع والخدمات في الجزائر والذي نص صراحة على مبدأ حرية الإستثمار إلا ان هذه الحرية ليست مطلقة على اعتبار ان الإستثمارات يجب ان تنجز في إطار احترام التشريع والتنظيم الساري المفعول، لاسيما حماية البيئة، حماية الصحة العمومية، المنافسة، العمل، وشفافية المعلومات المحاسبية والجباية والمالية، إضافة الى احترام شروط الإستثمار في الأنشطة المقننة وتلك التي تخضع لمشاركة رأس المال الوطني. (07 نقطة)

2- تضمن الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار التسيير المرن لملفات الإستثمار في إطار تطبيق التوجه الجديد للسياسة الوطنية للإستثمار. (04 نقطة)

الإجابة على ثلاثة أسئلة فقط: (09 نقاط – 03 نقاط لكل اجابة)

➤ ينظر لحماية البيئة في القانون 18-22 المتعلق بالإستثمار كشرط تقييدي لازم فلا تقبل الإستثمارات المضرة بالبيئة وكشرط تحفيزي، حيث تعتبر من المعايير الموضوعية للحصول على الامتيازات المقررة في إطار الإستثمارات المهيكلة.

➤ التسجيل هو الإجراء القانوني الذي يتقرر بناءا عليه بداية انتاج الإستثمار لاثاره القانونية من خلال حصول المستثمر على شهادة التسجيل، اما نظام الاتفاقية فيتقرر في الإستثمارات المهيكلة عن طريق اتفاقية تبرم بين الدولة ممثلة في الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار والمستثمر عندما يستجيب الإستثمار لشروط الإستثمارات المهيكلة المقررة قانونا.

➤ التوطين التكنولوجي يكون بالاعتماد على استعمال التكنولوجيا عن طريق الابتكار وبراءة الاختراع، وإستثمار الانشاء يمكن ان يحقق التوطين التكنولوجي التي تسعى الجزائر الى تحقيقه لانه- اي استثمار الانشاء – يعتمد اساسا على انشاء الراسمال التقني من العدم.

➤ مشاركة رأس المال الوطني او تطبيق قاعدة 49/51 عرفت تراجعا ملحوظا لصالح انجاز الإستثمارات الاجنبية بكل حرية، باستثناء بعض القطاعات الاستراتيجية التي حددتها قوانين المالية لاسيما قانون المالية لسنة 2021 و المتمثلة في الصناعات العسكرية، السكك الحديدية و الصناعات الدوائية .

➤ المستثمر غير المقيم هو كل شخص طبيعي او معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية خارج الجزائر طبقا لأحكام قانون الصرف وحركة رؤس الاموال، أما نقل الأنشطة من الخارج فهو التحويل الذي تقوم به مؤسسة خاضعة للقانون الأجنبي لكل او جزء من انشطتها من الخارج الى الجزائر